التحولات الاجتماعية وزيادة معدلات الطلاق في المجتمع المصري(*)

إِشْرَاف

سامية مصطفى الخشاب
أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب
جامعة القاهرة

ليلى كمال البهنساوى
أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب
جامعة القاهرة

إخلاص عادل حميده رزق
باحثة دكتوراه

الملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة الطلاق، حيث يعد الطلاق من الظواهر الاجتماعية المتنوعة وقد عرفته جميع المجتمعات القديمة والحديثة على حد سواء مع الإختلاف في درجة حدته من مجتمع لآخر، ومن حقبة تاريخية لحقبة أخرى. كما تختلف نظرة المجتمعات في تعريفها للمستوى أو للحد الذي يصبح معه الخلاف بين الزوجين أمراً لا يطاق، أو في أسباب إنحلال الزواج غير الموفق، ومن الملاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت تحولات جذرية في نسق الأسرة عامة بجميع المجتمعات، لقد تغيرت مفاهيم الأسرة الحديثة، كما حدثت

(*)التحولات الاجتماعية وزيادة معدلات الطلاق في المجتمع المصري ، المجلد التاسع ٢٠٢٠، الأعداد (٣١ ، ٣٢ ،٣٣ ، ٣٤).

مجموعة من التغيرات في الإتجاه نحو الزواج وأنماطه، إضافة إلى ظهور أنماط جديدة في العلاقات الأسرية، وتغيرات في الأدوار المرتبطة بالذكور والإناث ترتب عليها حدوث تغيرات في الإتجاه نحو الطلاق، وأصبح مفهوم الطلاق لا يشكل عائقاً أمام الكثيرات في معظم المجتمعات.

ويدور موضوع البحث حول :

أولاً- التغيرات والتحولات التي شهدها المجتمع المصري

ثانياً- العوامل المؤدية إلى زيادة معدلات الطلاق.

ثالثاً- الآثار الاجتماعية للطلاق

الكلمات المفتاحية

التحولات الاجتماعية، الطلاق ، معدلات الطلاق، المرأة المطلقة، المجتمع المصري.

.***Abstract:***

This study deals with the phenomenon of divorce, as the divorce is a social various phenomenon that has been known to all ancient and modern societies alike with the difference in degree of severity from one society to another, and from a historical era to another era, also the perception of societies differs in their definition of the level or the extent to which disagreement between the spouses becomes unbearable, or in the reasons for the dissolution of the unqualified marriage, It is noticeable that in recent years there have been radical changes in the family style in general in all societies, and changes in divorce patterns in particular, the concepts of the modern family have changed, and there has been a series of changes in the direction towards the marriage and its patterns, Marriage, in addition to the emergence of new patterns in family relations and changes in roles related to males and females that have led to changes in the trend towards divorce, and the concept of divorce is not an obstacle to many females in most societies.

And the topic of the research on:

First: The changes and transformations experienced by the Egyptian society.

Second: The factors leading to divorce.

Third: The social effects of divorce.

Key words: Social changes, divorce, divorce rates, divorced women, Egyptian society.

مقدمة:

يعد موضوع الطلاق من الموضوعات التي تحظى بالاهتمام المعرفي في ميادين معرفية متعددة، منها بالدرجة الأولى ميدان علم الاجتماع وعلم الاجتماع العائلي وعلم النفس الاجتماعي لأن هذا الموضوع يحمل بين طياته متغيرات اجتماعية ونفسية تتجدد جذورها المعرفية بتلك الميادين، ولا تقف حدود هذا الموضوع عند هذه الميادين المعرفية فحسب بل تتجاوز ذلك إلى ميادين المعرفة القانونية، والدينية، والإقتصادية.

وعندما يكون الطلاق هو الحل الأمثل للمشكلات والصراعات المتصلة، التي تخيم على الزوجين فإنه يصبح ظاهرة اجتماعية عادية، تحدث بين أي زوجين طبيعين تماماً، ما دامت العلاقة الزوجية بينهما لا تحقق الهدف منها، والذي تتدخل في شئونه عوامل متعددة متشابكة ومتفاعلة مع بعضها، والذي عرفته أيضاً المجتمعات القديمة والحديثة على حد سواء، مع الإختلاف في درجة حدته من مجتمع إلى آخر تبعًا للطريقة التاريخية، السياسية، القانونية، النفسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع.[1]

إن الأفكار تغير العالم، أو على الأقل أجزاء منه، ويقل تأثير الأفكار الاجتماعية تباعًا وهي تؤثر على كل من القوة الفكرية والسياسات الاجتماعية،[2] ولا شك أن ظاهرة الطلاق تمثل مشكلة اجتماعية معاصرة بالنظر إلى انتشارها عبر قطاعات المجتمع المختلفة، وفي هذا الإطار لا يمكن أن تناقش ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بدون أن نتعرف على أهم العوامل المؤدية إليه وأيضا، أهم التحولات التي تؤثر على مظاهر الحياة بشكل عام وعلى بنية الأسرة بشكل خاص.

ولقد تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بدراسة قضية الطلاق، على المستويات العالمية والمحلية في شتى التخصصات، وذلك بعد أن تزايدت مشكلة المطلقات في عالمنا المعاصر، وتعددت أبعادها وأسبابها وأنواعها وأثرت على التنمية الإقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فعلى قدر اتساع العالم وتقدمه وزيادة السكان تزداد الصراعات وتتعارض المصالح، وبالتالي تتزايد أعداد المطلقات وتؤثر على أفراد الأسرة وعلى المجتمع حتى اعتبر البعض أننا نعيش في عصر التفكك الأسري.[3]

بالنظر إلى الإحصاءات المنشورة سنوياً عن الطلاق نجدها عادة ما تثير الرعب أو

الفزع وتمثل أيضاً مصدر قلق للأسرة المعاصرة.[٤] حيث شهد المجتمع المصري في السنوات الأخيرة، خاصة منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الطلاق، وذلك لتعدد صور الصراع والتغير الاجتماعي الجديدة التي بدأت تظهر في محيط الأسرة المصرية في ظل سياسات الإنفتاح الإقتصادي والعولمة، وما نتج عنها من تحولات اجتماعية شاملة، حيث إنه منذ أن بدأت سياسة الانفتاح في المجتمع المصري، فإن ظاهرة التحول الاجتماعي قد بدت واضحة، غير أن هذا التحول الاجتماعي لم يكن على أساس من التخطيط العلمي، مما نتج عنه بروز كل من ظاهرتي التخلف الثقافي، والتفكك الاجتماعي، وقد صاحب الظاهرة الأخيرة العديد من المشاكل الثقافية الاجتماعية، ومن المشاكل التي واجهها أعضاء المجتمع المصري وبخاصة الشباب الذين يكونون حوالي ثلثي أعضائه، مشكلة اللامعيارية، بالإضافة إلى بروز العديد من القيم كالمظهرية، والحسد والنفاق، وعدم الإنتماء الوطني والتفاخر، وغيرها من القيم غير الحميدة.[٥]

بحسب التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في نشرة المعلومات التي يصدرها الجهاز بصفة شهرية ويعمل على رصد جميع الظواهر والمؤشرات الاجتماعية الطارئة على المجتمع المصري، فنسبة الطلاق في شهر يونيو ٢٠١٧ ارتفعت بشكل ملحوظ لتصل لـ١٥٪، إذا ما تمت مقارنتها بنفس الشهر من العام السابق ٢٠١٦؛ حيث سجلت نسبة الطلاق خلال عام ٢٠١٧ لشهر يونيو حوالي ١١٥٠٠ حالة طلاق في مقابل تسجيل ١٠ آلاف حالة بشهر يونيو السابق للعام السابق ٢٠١٦.[٦]

كما أعلن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ارتفاع معدلات الطلاق في مصر، خلال الثمانية أشهر الأولى من العام ٢٠١٨، مقارنة بالعام السابق٢٠١٧، حيث احتلت محافظة القاهرة الأعلى في نسب الطلاق، وحسبما ذكر الجهاز المركزي للتعبئة في بيان عنه، أن محافظة القاهرة كانت الأولى في شهادات الطلاق، التي قُدرت بـ ٢٢,١٩٤ شهادة، تليها محافظة الجيزة بإجمالي ١٢,٥٩٦، ثم الإسكندرية ١١,٥٩٢ شهادة، لتحتل محافظة جنوب سيناء أقل نسبة في عدد شهادات الطلاق ١٣٤ شهادة.

وتبين أن النسبة الأكبر كانت لشهر أبريل في جميع المحافظات "١٦٨٨٤ شهادة "، يليه شهر مارس "١٦٧٤٣ شهادة "، وكان أغسطس أقل عدد "٦٤٨١ شهادة"، فيما تراجعت معدلات الطلاق في مصر خلال سبتمبر، حيث بلغت شهادات الطلاق ١٦,٣

ألف شهادة مقابل ١٧ ألف شهادة في الشهر المماثل من عام ٢٠١٧، بنسبة انخفاض ١,٤.% بينما ارتفعت معدلات الزواج خلال شهر ذاته حيث بلغ عدد عقود الزواج ١٠٠,٤ ألف تعاقد، مقابل ٩٥,٦ ألف تعاقد في سبتمبر ٢٠١٧، بنسبة ارتفاع ٥.%[٧]

وتحتل مصر المركز الأول عالميًا في نسبة الطلاق، حيث بلغت حالات الطلاق خلال ٢٠١٧ نحو ١٩٨ ألف حالة بزيادة قدرها ٣,٢ على عام ٢٠١٦، وسجلت أعلى نسبة طلاق في مصر بسبب الخلع، حيث بلغ عدد الأحكام بها ٧١٩٩ حكما بنسبة ٧٦,٩٪ من إجمالي الأحكام النهائية (٩٣٦٤ حكما). بينما سجلت أقل نسبة طلاق بسبب الخيانة الزوجية، حيث بلغ عدد الأحكام بها ثلاثة أحكام تمثل ٠,٠٣٪ من جملة الأحكام النهائية.[٨]

أولاً- التغيرات والتحولات التي شهدها المجتمع المصري:

إن الانسان المصري وهو يسعى إلى إعادة بناء مجتمعه على أسس حديثة يتطلع في الوقت نفسه إلى تراثه وقيمه وعاداته ومثله العليا، وإن محاولة الجمع بين التقدم التكنولوجي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي، وبين تراثه الحضاري والثقافي القديم والتوفيق بين المكتسب والموروث. إلا أن التحولات الهائلة والسريعة التي حدثت في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة منذ أواخر السبعينيات في مجالات الصناعة والانتاج والاستثمار والزراعة والتعليم والسياحة والثقافة قد أحدثت تغيرات نوعية أثرت في نسق القيم الاجتماعية، وأدت إلى انتشار قيم الفردية والإستقلالية وتحقيق الذات، وغيرها من القيم المادية والاستهلاكية والسلبية التي شوهت القيم الأسرية وأفسدت العلاقات الأسرية بين الأزواج والزوجات وبين الآباء والأبناء، كما أفقدت الأسرة قوتها الضابطة والرادعة لسلوك أفرادها.[٩]

تعد الأسرة الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية، وذلك مثل حب الحياة، وبقاء النوع وتحقيق الغاية من الوجود الاجتماعي وتحقيق الدوافع الغريزية والجنسية والعواطف والانفعالات الاجتماعية مثل الأبوة والأمومة والأخوة والغيرية وما إليها.[١٠]

ولا شك أن الواقع المصري خلال عقدين أو يزيد قد شهد متغيرات عميقة أثرت في

الأوضاع الاجتماعية للأفراد، على المستويات الإقتصادية والثقافية والسياسية وإن كان هذا التأثير أكثر وضوحاً على قضايا المرأة الممثلة لنصف المجموعة الإنسانية باعتبارها الأضعف تاريخياً واجتماعياً، هذه التغيرات التي طالت على المستوى الاقتصادي قضية التنمية الاقتصادية المستقلة والخاضعة للتخطيط لصالح إعمال آليات السوق وسيادة مفاهيم الاقتصاد الحر وما ترتب عليها من تغييرات متعلقة بالتكيف الهيكلي، وما ارتبط به من ظواهر الأزمة الاقتصادية والأخص إرتفاع الأسعار وزيادة نسب البطالة في صفوف الشباب من الجنسين، بالإضافة لما اقترن بهذه التغيرات من سيادة قيم الاستهلاك ونمو مفاهيم اجتماعية تنادي بحصار دور المرأة المنتج وعملها باعتباره سببًا من الأزمة الاقتصادية ومن ثم بروز الآراء التي تنادي بعودة المرأة إلى البيت وفرض الاعتزال عليها ومحاصرة المزايا التي تتمتع بها في سوق العمل بفرض شروط تعسفية لا تساعدها في آداء أدوارها الاجتماعية، وإن أكثر من ربع قرن، لم تؤد السياسات التي طبقتها الحكومات المصرية المتعاقبة إلى اتساع الفجوة بين الطبقات، وتركز الثروة في يد فئات محددة، وتهميش قطاعات اجتماعية واسعة.[١١]

وقد جاءت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨٠ فتح باب التوقيع للدول على هذه الاتفاقية التي أصبحت سارية المفعول في عام ١٩٨١، ووقع عليها ٩٣ دولة من بينها بعض الدول العربية وهي مصر، العراق، تونس، اليمن الديمقراطية، ولقد كانت مصر من أوائل الدول التي وقعت على الإتفاقية واعتبرتها الوثيقة الأساسية التي تتضمن الحقوق القانونية للمرأة المصرية فقد صاغت في ٢٠ يوليو ١٩٨١، وأقرتها بقرار جمهوري رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨١.

ولقد شهدت السبعينيات تخلي الدولة التدريجي عن وظيفتين أساسيتين، كانتا تعتبران من وظائفها الأساسية في الستينيات، هما وظيفة الإسهام المباشر في النشاط الإنتاجي، ووظيفة حماية المصالح الاقتصادية لذوي الدخل المحدود، وبذلك عجز الاقتصاد القومي عن مواكبة وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب المصري عموماً، ولطبقاته الدنيا خصوصاً، صاحب ذلك العديد من التنازلات والمشكلات التي هزت المجتمع المصري من جذوره، وأثرت عليه تأثيرات بالغة، أدت إلى تدهور اقتصادي واجتماعي، وأدت إلى بروز أزمات عديدة على سطح المجتمع المصري، مثل أزمة الإسكان، والتعليم والبطالة

وغيرها من المشكلات.

فعلى الرغم من إعلان الحكومة عن أن الانفتاح يوفر فرصًا للعمالة المصرية، في إطار المشروعات التي تقام في إطاره، إلا أن نسبة البطالة قد ارتفعت بدرجة كبيرة في ظل سياسة الانفتاح، فقد بلغت ١,٦ ٪ في عام ١٩٧٣ وصلت إلى ٢,٣٪ عام ١٩٧٤، ارتفعت إلى ٤,٦ عام ١٩٧٩ ثم وصلت إلى ٥,٢٪ عام ١٩٨٠. هذا بالنسبة إلى حملة المؤهلات الراغبين في العمل، أما البطالة الفعلية فتفوق تلك الإحصاءات بكثير، ولا يوجد حصر شامل لها؛ لذلك فقد أدت البطالة السافرة بين قطاعات الشباب إلى تراكم مشاعر الإحباط والفشل والقهر في نفوسهم وإشاعة حالة خيبة الأمل لدى الآباء الذين بذلوا الكثير من الوقت والجهد والمال في سبيل تعليم أبنائهم، وكانوا ينظرون إليهم على أنهم وسيلة لتعويضهم عن حرمانهم، مما أشاع مناخًا من القهر والإحباط العام.[١٢]

ويعد تقرير منظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٤، في أن تردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية أو سوءها يؤدي إلى كثرة الخلافات بين الأزواج والزوجات مما يؤدي إلى سوء المعاملة بينهم واتسامها بالعنف مما ينتج عنه إساءات جسدية ونفسية يترتب عليها حدوث الكثير من المشكلات الاجتماعية ومن بينها الطلاق.[١٣]

كذلك نتيجة لتأثيرات ظاهرة العولمة، فقد بدأت الأساليب الطبيعية في تكوين الأسرة تنهار، فالشباب قد لا يصغون إلى توجيهات أبائهم، مما يترتب عليه تكوين أسر بدون مقومات الاستقرار والاستمرار، بسبب تزايد نسبة الزيجات غير المتكافئة والمختلطة بين أفراد ثقافات ولغات وأعراق وأعمار مختلفة، وعندما تتكون هذه الأسرة فإن عزائمهم تحبط، بسبب الظروف الاجتماعية غير المستقرة وعدم قدرتها على التكيف مع الظروف الواقعية، وعدم قدرتها على إنجاز الأعباء العائلية العادية، فتكثر نتيجة لذلك عدد العائلات التي تمتنع طوعًا عن إنجاب الأطفال وتهمل عائلات أخرى تنشئة أبنائها تنشئة أسرية فتكثر نتيجة لذلك قضايا انحراف الأحداث.

وجدير ذكره أن الزيجات التي تتم تحت ظروف غير محببة اجتماعيًّا التي تواجه بيئة اجتماعية غير مستقرة تميل إلى الفشل وتزيد تبعًاً لذلك معظم أشكال التفكك العائلي كالطلاق والهجر والنزاع العائلي، ويعود ذلك إلى الضعف الوظيفي في اختيار شريك

الحياة من جهة، وإلى التأثير المتفاوت للبيئة المتغيرة للشريكين، خصوصاً وأن أهداف الأزواج والزوجات أصحاب البيئات المختلفة تكون متباينة.[١٤]

وتعتبر الناحية الإقتصادية هي أكثر الأشياء التي تقلق النساء المطلقات وغالباً ما تواجه النساء المطلقات المشاكل المالية، حيث إن الأم المطلقة عادة ما تأخذ حضانة الطفل؛ ولذا يقع معظم العبء المالي على عاتقها، ويفترض أن يساهم الآباء في مساعدة الطفل ولكن الكثير لا يفعل ذلك.[١٥]

ولقد خضع المجتمع المصري منذ ثورة ١٩٥٢، وحتى الآن لمجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت في مختلف جوانبه، سواء الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، غير أن أكثر هذه التحولات تأثيرًا تتمثل في تلك التي حدثت في الفترة من منتصف السبعينيات وحتى منتصف التسعينيات، حيث شهدت هذه الفترة تغيرات عنيفة في هيكل المجتمع المصري نتج عنها تحول شامل في أفكاره، ومعتقداته، وسلوكياته ذلك أن الانفتاح الاقتصادي لم يكن مجرد سياسة اقتصادية فحسب، بل كان تحولاً شاملاً له أبعاد اجتماعية، ثقافية وفكرية شملت القوى الاجتماعية، ونسق القيم الاجتماعية المسيطرة وطابع الشخصية المصرية.

وكان لتلك التحولات انعكاسات خطيرة على الأسرة المصرية؛ حيث نتج عنها اهتزاز في طبيعة القيم والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، بالإضافة إلى فساد العلاقات الأسرية بين الأباء والأبناء والأزواج والزوجات؛ مما أدى إلى العديد من المشكلات والظواهر الاجتماعية كالزيادة في معدلات الطلاق بصفة عامة، وتعدد الزوجات، وغير ذلك من مظاهر التفكك الأخرى.

كذلك فإن ظاهرة هجرة الأزواج للعمل بالخارج التي ارتبطت بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي قد ساهمت فيما يسمى بظاهرة تأنيث الأسرة المصرية، وما جعل الزوجة تقوم بأدوار الرجل أيضًاً، الأمر الذي انعكس على عملية التنشئة الاجتماعية من جانب، وعملية الروابط الاجتماعية من جانب آخر، فضلاً عن زيادة التفكك الاجتماعي داخل الأسرة، وهو ما يتضح في حدوث الخلافات الزوجية، وسلوك الأبناء، وزيادة معدلات الطلاق والهجرة وتوتر العلاقات الجنسية.

كما أن خروج أزواج للعمل في الخارج أدى إلى هجر الأزواج لزوجاتهم مما أدى إلى ظهور علاقة غير سوية بين الزوجين، سواء من الناحية العاطفية أو الاجتماعية داخل الأسرة، مما أحدث تحولًا جذريًّا في الدور الاجتماعي للزوجة، وفي أدوارها التي قامت بها فضلاً عن فتور العلاقة العاطفية بين الزوجين.[١٦]

بالإضافة إلى ذلك، فقد شهد المجتمع المصري حالة من التخبط القيمي وفقدان المعايير وعدم الإجماع القيمي، كما وضحها "دوركايم" و"ميرتون" بدأت تظهر على مسرح الحياة الاجتماعية كانعكاس للتحولات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يشهدها المجتمع، وتتجسد هذه الحالة في تبني الذات اللامعيارية، حيث نجد أن الإنسان المصري في الآونة الأخيرة بدأ ينظر إلى عدم الالتزام بالقيم والمعايير الإيجابية في سلوكه على أنه أمر مرغوب فيه في ظل السياق الاجتماعي الذي يعيش في إطاره، وذلك لأنه أدرك في ضوء خبرته لمعطيات الواقع أن تمسكه والتزامه بالقيم والمثل لا يمكنه من التوافق والتعايش مع هذه التحولات، بل أن عدم الالتزام وتبني القيم المشوهة هو صمام الأمان والآلية التي تمكنه من المحافظة على بقائه، وإشباع احتياجاته التي عجز التنظيم الرسمي الذي يعمل في إطاره عن إشباعها.[١٧]

وفي هذا الصدد تواجه المرأة المصرية مشكلات لا حصر لها فهي تواجه الفقر والجهل والنظرة الدونية التي يكرسها البعض، وقد تدفع بها الظروف الإقتصادية إلى الوراء ويومًا بعد يوم تفقد فرصتها في العمل والتعليم وسط مجتمع لا يزال يفضل تشغيل الرجل عن المرأة بالرغم من أن النساء يمثلن نصف سكان العالم ويعملن ثلثي ساعات العمل، إلا أنهن لا يكسبن سوى ١٪ من دخل العالم ويملكن ١٠٪ من ثروة العالم، كما تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن فجوة الأجور بين الرجال والنساء لا تزال تتراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪.[١٨]

والأمر لا يقتصر على مصر فقط في نسب ومعدلات الطلاق المرتفعة أو حتى في حدوث ظاهرة الطلاق نفسها، بل يمتد الأمر إلى العديد من دول العالم، فقد أصبح ارتفاع معدلات الطلاق مؤشراً يثير الانتباه والاهتمام أكثر من الاتجاهات الاجتماعية الأخرى في هذا العصر.[١٩]

ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً أصبح الطلاق هو حدث يتكرر بشكل يومي فيما بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من الزيجات الأمريكية تنتهي في وقت قليل جدًا ربما لا يسمح بتكوين العائلة وهناك دول أخرى عديدة تزيد فيها معدلات الطلاق ولكن ليس بحجم الولايات المتحدة الأمريكية.[٢٠]

ثانياً- العوامل التي تؤدي إلى الطلاق:

١- صراع الأدوار

يعتبر الزواج ظاهرة اجتماعية تعكس حاجات الأفراد والمجتمعات إلى الحياة، وإلى تبادل المشاعر والعواطف والمشاركة في المهام والأنشطة المألوفة، وتحقيق التوقعات الزواجية لكل منهما، وتبادل الأدوار وتكاملها فيما بينهم.[٢١]

ويحدث الطلاق نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تعتري النظام الأسري، التي من شأنها أن تحدث تصدعات في وحدة الأسرة وتؤدي إلى انهيارها وقد يحدث هذا التصدع نتيجة عدة أسباب من أهمها: عدم التوافق الجنسي بين الزوجين، وعدم التخطيط السليم للحياة الزوجية ومتطلباتها، أو لأسباب تتعلق بالزوجين أو بعلاقة أحدهما بأسرة الآخر أو بالأسرتين معاً أو غير ذلك، مما يترتب عليه إنهاء الرابطة الزوجية.[٢٢]

بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى تؤدي إلى الطلاق منها صراع الأدوار الذي يتسلل إلى الحياة الزوجية، ويبدو ذلك في تذمر أحد الزوجين أو كليهما من حياته الجديدة ويبدأ في التحسر على أيام الماضي السعيد الذي هجره بإقدامه على الزواج من نمط معيشي يكون في ذلك أو خطوة تجاه العديد من المشكلات العائلية التي تنفجر بمغادرة الزوجة منزلها إلى منزل أسرتها هربًا من التزامات وأعباء الدور الذي تقوم به.[٢٣]

وهناك العوامل الاجتماعية وتتمثل في اضطراب العوامل البيئية للأسرة التي تضعف من تماسكها وقوة العلاقات بين أفرادها ومن أهم هذه العوامل المشكلات التي تنشأ نتيجة سوء علاقة الزوجين بالأبناء، وكذلك طبيعة عمل الزوج أو الزوجة وما يترتب عليه من عدم تواجدهما في محل إقامة واحد، والظروف السيئة التي تعوق المرأة عن القيام بدورها، كذلك التدخل المفرط من إحدى العائلتين أو كليهما، ذلك التدخل الذي ينتهك صفة الخصوصية في العلاقة الزوجية، وأيضاً تأخر الفطام العائلي لأحد الطرفين، الذي يجعل الزوج أو الزوجة شديد الارتباط والاعتماد على أسرة المنشأ.[٢٤]

٢- اختلاف الخلفيات الطبقية والعلمية بين الزوجين

وتعتبر السنة الأولى هي سنة التعارف عن قرب وبداية اكتشاف الآخر، وقد يصاب أحد الزوجين بخيبة أمل في شريكه شكلًا أو موضوعًا مما يثير كراهيته، وتجعله يسرع في الطلاق، وقد تبدأ الحياة الزوجية بمعيشة مشتركة مع أهل الزوج أو الزوجة، وما يتبع ذلك من تدخل في شؤون الزوجين مما يعقد الأمور بينهما، وقد لا تثمر الحياة الزوجية في بدايتها عن إنجاب أو أمل فيه فيكون الطلاق هو الحل في كثير من الحالات، ومن الملاحظ أنه كلما طالت مدة الحياة الزوجية تقل نسبة الطلاق بشكل واضح.

إن اختلاف الخلفيات الطبقية والتعليمية بين الأزواج والزوجات واختلاف توقعات كل منهما تجاه الأدوار المنتظرة من الآخر تعتبر بمثابة عوامل قوية في حدوث الطلاق.[٢٥] لكن مما يزيد من قوة الرابطة الزوجية ويؤدي إلى انخفاض نسب الطلاق وجود الأولاد وظهور ثمرات إيجابية للحياة الأسرية لأن عدم وجودهم غالبًا ما يؤدي إلى البحث عن زوجة أخرى تعطي الزوج الشعور بالأمان والاطمئنان للحياة الزوجية؛ حيث تشير الإحصائيات أن معظم حالات الطلاق تقع في أسرة قليلة العدد أو قبل مجيء الأطفال، أو لعدم قدرة الزوجين على الإنجاب.

٣- إنجاب الأطفال

تكشف الدراسات أن إنجاب الأطفال ليس هو الذي يكلل الزواج الناجح ولكن الأكثر أهمية من ذلك أن يكون للزوجين وجهة النظر ذاتها بخصوص إنجاب الأطفال؛ إذ إن الخلاف بين الزوجين فيما يتعلق بتوقيت إنجاب الأطفال وفيما يتصل بالعدد المرغوب إنجابه هو الذي يمكن أن يؤدي إلى انهيار الأسرة وتزداد معدلات الطلاق أيضاً بين المتزوجين الذين لم يسفر زواجهم عن إنجاب الأطفال، مما يدفع الطرف غير العقيم إلى طلب الطلاق لكي يتسنى له إشباع غريزة الأبوة أو الأمومة، وقد يتفق الزوجان على استمرار حياتهما الزوجية رغم عدم إنجاب الأطفال إلا أن تدخل طرف أو آخر من أسرة الزوجين وإلحاحه على ضرورة وجود حفيد له قد يعجل بطلاقهما.[٢٦]

وفي الحقيقة إن حدوث الطلاق في المجتمع الريفي يختلف عن المجتمع الحضري؛ حيث ترتفع نسب الطلاق في المدن عنها في الريف، وهو ما يدل على عدم الاستقرار في الحياة الأسرية في المدن بوجه خاص وتعتبر المرأة في المناطق الريفية لا تعمل في وظيفة؛

ولذلك فهي تعتمد اقتصاديًا بصورة مطلقة على الزوج ومن ثم فهي تعمل على إرضائه لأنه عمليًا يمثل عائلها الوحيد وقد تختلف ظروف الحياة في المدينة عن الريف، وهذا ما يبدو واضحاً من أن استقلال أكثر النساء اقتصاديًا يجعلهن أكثر جرأة في طلب الطلاق؛ إذ أصبحت حياتهن مع أزواجهن مستحيلة، ويعتبر الزواج في الريف أمرًا ضروريًا وحتميًا وعملًا من أعمال الأسرة وحقًا لقيم جمعية، أما في المناطق الحضرية، فالزواج مسألة شخصية بحتة لا تهم سوى الشابين المقبلين على الزواج ولذلك يكون الطلاق في الريف من الأمور الصعبة والمكروهة بينما يكون الأمر غير ذلك في المدينة.[٢٧]

وتساعد التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية المتلاحقة في المجتمع الحضري في إحساس الأفراد بعدم الاستقرار والقلق الدائم، مما ينمي لديهم مشاعر الأنانية بعدم الرغبة في التضحية من أجل الآخرين، وهناك العديد من البحوث والدراسات الاجتماعية أوضحت نتائجها، أن احتمالات الطلاق تكون أكبر بين الأزواج الذين مروا بخبرة الطلاق في أسرهم.[٢٨]

فبالنسبة للمطلقة فإنها غالباً ما تعاني من ضغوط مادية، خاصة إذا كانت غير عاملة وهذا ما يفسر نزول نسبة كبيرة من النساء إلى ميادين العمل المختلفة بعد طلاقهن وذلك لدعم أسرهن ماديًا بعد انخفاض الدخل من جراء الطلاق.

ويعتبر الطلاق أحد مظاهر التفكك الأسري وهو إعلان بفشل التوافق وانهيار الحياة الزوجية ودليل التصدع الأسري وتسبقه عادة مرحلة زمنية من الشقاق تتمثل في:

- اختفاء الأهداف المشتركة بين الزوجين وظهور الاتجاهات الفردية.
- ظهور عمليات انسحاب من الزوجين داخل وخارج الوحدة الأسرية.
- ظهور الاتجاهات العدوانية واللامبالاة في العلاقات الزوجية في بعض الحالات وقد لا تستغرق سوى بضعة أيام في حالات أخرى، وتشهد هذه الفترة أنماطًا من السلوك.[٢٩]

إن أوجه عملية الاغتراب الزواجي هي ظهور اضطرابات وتوتر منفعل في العلاقات الجنسية بين الزوجين الأمر الذي يدفعهما إلى التمثيل والتصنع في الاستجابة والادعاء المتكلف بالتعاطف والتفاعل في المتعة الجنسية، والثابت في هذه الحالة أن الطلاق العاطفي

يكون قائمًا وحائلًا بينهما قبل وصولهما إلى الطلاق الفعلي القانوني أي يبدأ بالشقاق العاطفي بسبب عدم التواؤم أو التوافق، ويكون الاستمتاع الجنسي لأحدهما وليس كليهما كما يفترض في العلاقة الجنسية.

بعدها يأتي التلميح لأول مرة بالطلاق الذي يعني أن أحد الطرفين بات سلبيًا والثاني اتخذ موقفًا محددًا من سلبية الأول، ثم بعد ذلك تدهور مظاهر المودة التي تغلف علاقتهما السلبية قبل ظهورها أمام الآخرين إذا كان قبل ذلك يظهر أمام الناس بمظهر مثالي ومنمق قبل زواجهما ولقوله بأنها مازالت قائمة بينهما.

ويعقب تدهور مظاهر المودة نقاشات حادة وطويلة يتخللها شجار يصلهما إلى اتخاذ قرار متسرع حول الطلاق دون الأخذ بنظر الاعتبار إلى العواقب المترتبة عليها. وبعد ذلك يحدث انفصال متأزم وحاد بينهما، بحيث إن كل طرف يتمسك بأقواله ولا يتقبل أقوال الطرف الثاني وقرارته وتتفاقم الأزمة إلى مرحلة أشد قسوة وألمًا بحيث يقتربا من حالة الطلاق الحقيقي الذي غالبًا ما تعقبه فترة انفصال طويلة، الأمر الذي يستدعي إجراءات قانونية للبث في إنهاء رباطتهما.[٣٠]

إن من أكثر أسباب تصدع الأسرة وضوحاً حيرة المرأة وقلقها لأنها لا تعرف ما تريد حقًا وكذلك فهي تخلط بين واجبين مختلفين، العمل المهني وبناء بيت ورعايته وكلاهما يستغرق نشاط المرأة كل على حده إذا أعطى العناية الكافية، ولذلك يكون إنشغالها بالعملتين مؤديًا إلى عدم إتقانها لأي منهما.[٣١]

إن عملية التوافق النفسي مع الطلاق تمر بمرحلة الصدمة، حيث يعاني المطلقون من الاضطراب الوجداني والقلق بدرجة كبيرة ومرحلة التوتر هي التي تلي المرحلة السابقة ويغلب عليها التوتر والقلق والاكتئاب وتتضح آثارها في الإحساس بالاضطهاد والظلم والوحدة والاغتراب والانطواء والتشاؤم وضعف الثقة بالنفس وعدم الرضا عن الحياة، وأخيرًا تأتي مرحلة إعادة التوافق وفيها ينخفض مستوى الاضطراب الوجداني ويبدأ المطلقون إعادة النظر في موقفهم في الحياة بصفة عامة والزواج بصفة خاصة.[٣٢]

فالطلاق إذن يكون أحد صمامات الأمن للتوترات الحتمية التي تقع في الحياة الزوجية، وهو الحل الأكثر انتشاراً لمشاكلها، وذلك على الرغم من أن الناس ينظرون إليه ككارثة أو

مأساه، ويعد الطلاق حادثاً مشئومًا للأشخاص الذين يشملهم كما يعتبر مؤشرًا واضحًا لفشل النسق الأسري ودليل على محنة شخصية.[٣٣]

ثالثًا- الآثار الاجتماعية للطلاق:

نهدف في هذا الجزء من البحث الراهن إلى الكشف عن الآثار التي تنتج عن وقوع الطلاق بين الزوجين بشكل مباشر أو غير مباشر وتتضح لدى كل من المرأة، الرجل، والأبناء، هذا إلى جانب ما يصيب المجتمع بوجه عام من آثار نتيجة وقوع ذلك الحدث.

١- الآثار المتعلقة بنظرة المجتمع إلى المرأة المطلقة

وفي هذا السياق تدلنا الشواهد على أن غالبية الناس عندما يتزوجون للمرة الأولى حتى في البلاد ذات معدلات الطلاق المرتفعة يعتقدون أنهم سوف يدخلون في التزام يمتد طوال الحياة، ولكن الوقائع تشير إلى غير ذلك، فنسبة كبيرة من عقود الزواج التي تبرم اليوم لا تستمر سوى لفترة قصيرة فقط، إذ إن كثيراً من هؤلاء الذين يعتقدون أنهم سوف يظلون متزوجين طوال حياتهم، يكتشفون أنهم يعيشون بمفردهم في سنوات عمرهم المبكرة، بصورة أكبر من الوضع المترتب على وفاة أحد الزوجين. ولكن إزاء اتجاه المطلقين والمطلقات إلى الزواج من جديد، فسوف نجد إذا تأملنا الوضع أن عدداً كبيراً من أولئك الذين يعيشون بمفردهم أو يرأسون أسرًا ذات عائل واحد يكونون في مرحلة انتقالية بين زيجتين.[٣٤]

ومن الأنماط الشائعة التي تستخدم لتحقيق هذا الغرض، تلك التي تتمثل في إصرار أسرة الزوج أو الزوجة على اختيار شريك الحياة في نفس الطبقة التي ينتمي إليها الطرف الآخر بحيث يوجد تماثل في العادات والمعايير مما يقلل من احتمالات حدوث توترات في الحياة الزوجية مستقبلاً، بالإضافة إلى أن كثيرًا من المجتمعات تعتبر أن هناك أشكالاً معينة من المشاكل والصعوبات التي لا ترقى إلى الأهمية التي قد تتخذ ذريعة لحدوث الطلاق. ذلك أن ما يعتبر مهمًّاً في مجتمع قد يعتبر قليل الأهمية أو تافها في مجتمع آخر، كذلك يضاف إلى هذين النمطين السابقين نمطاً آخر يستخدم للتقليل من الآثار التي تترتب على التوترات والتعاسة الزوجية، وهو عدم المبالغة في التوقعات المترتبة على الحياة الزوجية في المستقبل، حيث تقوم كافة المجتمعات بتلقين الصغار دروساً مفادها أنه لا يجب عليهم أن

يتوقعوا السعادة الكاملة من الزواج، بقدر ما ينبغي أن يكون منها مرادهم الحصول على احترام الزوجة والتزامها بالقيام بمهام أسرية محددة يرسمها لها المجتمع.[٣٥]

ويمكن اعتبار الطلاق أحد صور الموت الذي تتعرض له العلاقة الزوجية، حيث يتعرض كل فرد منها لنوع من الموت عندما يموت الحب، وفي مثل هذه الحالات يصعب العثور على طرف بريء تماماً أو مذنب كلية يقف وراء الوصول لهذه النتيجة. وبسبب هذا العنصر المدمر الكائن في الطلاق قام كثير من المحللين الاجتماعيين بالإشارة إلى أوجه التشابه بين التكيف لحالتي الموت والطلاق؛ حيث إنه على الرغم من أن كلاً من الموت والطلاق يمثلان حالات فريدة، فإن الأفراد الذين يعانون منهما أو من أيهما يشتركون في المعاناة من كثير من الخبرات، فكلهم يبدأ بأوجه تشابه معينة في موقف الحياة لكل من المتوفي والمطلق وهذه يمكن تلخيصها في النقاط التالية مع اختلاف الترتيب في التأثير.

- توقف الاشباع الجنسي.
- فقدان الإحساس بالأمن والصداقة والحب
- عدم وجود مثل أعلى لدور الكبير الذي كان سيمثل نموذجًا للطفل يستطيع أن يترسمه.
- زيادة الأعباء الملقاة على الطرف الموجود وبالذات بالنسبة لرعاية الأطفال.
- زيادة المشكلات المادية وخاصة إذا كان الزوج هو الذي رحل أو وافته المنية.
- إعادة توزيع المهام والمسؤوليات المنزلية.[٣٦]

ويتخذ المجتمع المحلي موقفاً متحيزاً ضد المرأة في أغلب الأحيان عندما يقع الطلاق حيث يتهمها بأنها مسئولة عن ذلك بالدرجة الأولى. ومع ذلك فإن النظرة إلى المرأة المطلقة تختلف باختلاف تكرار الطلاق، إذ إن النظرة إليها في المرة الأولى تكون نظرة رثاء وإشفاق بينما يكون اللوم موجهاً لمطلقها، أما إذا أعيد زواج المطلقة ولكنها لم توفق في زواجها وطلقت للمرة الثانية، فإن النظرة إليها تكون نظرة احتقار واستهجان، ويكون وضعها على درجة من الحساسية، فلا يسمح لها بإقامة علاقات اجتماعية إلا في أضيق نطاق، ومع ذلك فلقد أخذت هذه الحساسية تقل في الوقت الحاضر، وخاصة بالمناطق الحضرية، حيث ارتفعت المستويات التعليمية لنسبة كبيرة من الإناث، وحيث تلتحق نسبة كبيرة منهن بالأعمال والوظائف في القطاع الرسمي وغيره من قطاعات سوق العمل

الحضري، أما النظرة إلى الرجل المطلق فإنها تكون عادية في الغالب، ولكنها تكون ممزوجة بالإشفاق عليه لما تكبده من خسائر مادية ونفقات أنفقها على زواج غير ناجح[٣٧]، وتخف حدة النظرة في الحضر عن الريف بالنسبة للمرأة عن الرجل.

٢- الآثار المتعلقة بتربية الأبناء (الحضانة)

أما بالنسبة للمطلقة التي لديها أبناء فغالباً ما يتعاطف المجتمع معها ومع ظروفها، ويرجع سبب طلاقها إلى زوجها الذي لا يهمه إلا مصلحته فقط ولا يكترث لمصلحة أبنائه، ويتعاطف الناس معها مادياً ومعنوياً، ويقدمون لها المساعدات، ويرشدونها إلى طريق المحاكم للحصول على حقوقها وحقوق أبنائها منه، هذا على خلاف المطلقة بدون أولاد التي يتجنب الفرد من الرجال التحدث معها أو مساعدتها حتى لا يقع تحت طائلة القيل والقال، وإن كانت المطلقة صغيرة السن فإن تعاطف المجتمع معها يكون أقل؛ لأن أمامها فرصة كبيرة لإعادة تجربة الزواج وبناء حياة زوجية جديدة أفضل، أما إذا كانت كبيرة السن فتجد فرصة أن يتقدم أحد للزواج منها ضيئلة بل ومستحيلة.[٣٨]

وقد نظم القانون مسألة الإقامة بالنسبة للمطلقين بعد الطلاق وذلك بقصد تنظيم العلاقة بين أطراف النزاع بما يكفل حماية المطلقة وأطفالها وخاصة في ظل أزمة الإسكان المتفاقمة بالمدن والمناطق الحضرية، حيث قضى بأنه يجب على المطلق أن يهيئ مسكناً لمطلقته وأطفاله منها، فإن لم يكن لديه مسكن آخر غير مسكن الزوجية، فتشغل مسكن الزوجية مع أطفالها حتى انتهاء سن الحضانة، ومع ذلك تختلف هذه القضية بإختلاف المجتمعات وثقافتها السائدة، فالمجتمع الريفي غالباً وفي كل الطبقات لا يفضل إقامة المرأة المطلقة بمفردها، ولذلك نجدها غالباً تعيش مع أهلها سواء كان في بيت الأب أو بيت الأخ، وإذا كان لها نصيب في بيت الأب بعد وفاته فإن بوسعها أن تستقل بحجرة منه ولكنها تظل دائما تحت رقابة الأهل، أما في المجتمع الحضري فنظراً لأزمة المسكن فإن عملية الإقامة تختلف حسب الظروف الاقتصادية للمرأة، فإذا كانت ميسورة الحال تقوم بشراء منزل مستقل وتقيم فيه، وإذا كانت من الطبقات الفقيرة فإنها غالباً ما تعيش مع أهلها أو إخواتها[٣٩].

كما يترتب على وقوع الطلاق في الغالب حدوث صراع جانبي بين كل من أسرتي الزوج والزوجة وخاصة عندما يكون الزواج مرتبطاً بشبكة العلاقات القرابية كما هو

منتشر في المجتمعات المتخلفة غير الصناعية، حيث تقع بينهما في العادة خلافات لا نهاية لها ذات مضمون مادي أو معنوي أو تتعلق بالأطفال الذين كانوا ثمرة هذا الزواج الأمر الذي يزيد من حدة التوترات بين الزوجين إلى درجة لا تطاق، ولا توجد في أي مجتمع طرق معينة واضحة لتجنب أو خفض حدة الصراع الزواجي، أو حتى جعل الأزواج قادرين على تحمل زيجاتهم.[٤٠]

كذلك تدل البحوث والدراسات السابقة فيما يتعلق بحقوق المرأة المطلقة من مؤخر الصداق، وقائمة المنقولات وأثاث بيت الزوجية، ونفقة العدة، ونفقة المتعة أن هناك ظاهرة واسعة الانتشار داخل المجتمع المصري كله "ريف- حضر- بدو " تتعلق بالتلاعب بحقوق المرأة المطلقة ومحاولة إجبارها على أن تطلب هي الطلاق، حتى لا تتمكن من الحصول على مستحقاتها الشرعية، وحتى لو نالت حقوقها عن طريق القضاء فغالبا لا تستطيع استرداد كل مستحقاتها وربما يحدث إتلاف أو تغيير في بعض تلك المستحقات كالمنقولات أو مراوغة في دفع المستحقات المالية مما يؤكد عدم قدرة المرأة المطلقة على الحصول على مستحقاتها بعد الطلاق بسهولة.[٤١]

وفيما يتعلق بأثر الطلاق على الأطفال كانت هناك دراسة مبكرة **"لوليام جود"** في عام ١٩٥٦م، ودراسة أخرى **"لإيفان ناي"** في عام ١٩٧٥م، ناقشا فيها الإفتراض القائم على أن تأثير الطلاق على الأطفال يكون سلبياً، وقد استفاد "جود" من بعض المعلومات المهمة المتاحة عن عملية الطلاق في صلتها بالأطفال والرعاية وترتيبات الزيارات، هذا إلى جانب كثير من الجوانب التي تكشف عن تصورات الأمهات للأساليب التي تؤثر وفقها الطلاق على أطفالهن، ومع أن هذه الدراسات قد أجريت في مجتمع آخر غير المجتمع المصري، إلا أنها تلقي ظلاً على ما قد أظهرن قلقاً واضحاً فيما يتصل بالأضرار المحتملة التي يمكن أن تقع على أطفالهن، ومن ناحية أخرى، كشفت المادة الميدانية في الأبحاث أن ١٤٪ فقط من الأمهات ذكرن أن الأطفال يكونون أكثر خشونة في رعايتهم بعد الطلاق، كما أن ٥٥٪ منهن رأين على العكس أن وطأة الطلاق على صعوبة معاملة أطفالهم لا تكاد تذكر، وأنه لا توجد أي اختلافات أساسية بين أنواع التوافق عند المراهقين في الأسر غير السعيدة وغير المنهارة، وبين الأسر المنهارة أيضًاً وخاصة في مجالات العبادة أو العلاقات المدرسية أو الصحبة الانحرافية[٤٢].

وإذا كان هناك وجه شبه بين النتائج المستخلصة من أبحاث "وليام جود" و"إيفان ناي" وبين النتائج المتعلقة بالمجتمع المصري وخاصة فيما يتعلق بعدم تأثر الأطفال بشكل خطير بالتصدعات الأسرية فإن هذا لا يرجع إلى نفس الأسباب التي توصلت إليها هذه الأبحاث، ذلك لأن الأسر الممتدة لا تزال رواسبها تسيطر على اتجاهات العلاقات حتى في وجود نمط الأسرة النواة المفضل حالياً وتؤدي إلى إضفاء نوع من الرعاية والحماية على الأطفال الذين أصبحوا عرضة للضياع نتيجة للطلاق أو غيره من أشكال التصدع في العلاقات الأسرية، ومع ذلك ففي بعض أجزاء المجتمع المصري الذي ازدادت فيه الخصائص الحضرية وازدادت فيه كذلك عزلة الأسرة النواة عن الروابط القرابية التقليدية، فإن الأطفال في الأسر التي انهارت بالطلاق يتعرضون لكثير من الأسي والضياع نتيجة لتخلف أساليب رعاية الطفولة، وكذلك نتيجة لعدم كفاية المؤسسات والتنظيمات التي يكون من مهامها الأساسية رعاية هؤلاء كما أشارت نتائج دراسة "أحمد البحيري" وعبدالناصر شحاته". وربما يفسر ذلك ما يلاحظ في السنوات الأخيرة من ارتفاع معدلات انحراف الأحداث، وارتفاع معدلات التخلف الدراسي، وزيادة أنواع معينة من الأمراض النفسية التي يتعرض لها الأطفال الذين انهارت أوتصدعت أسرهم في المجتمع المصري.[٤٣]

ويمكن تفسير ذلك بأن الأطفال الذين ينشئون في أحضان أسرة سعيدة يتمتعون بصحة نفسية ووجدانية جيدة. هذا في الوقت الذي يفتقد فيه الأطفال الذين يربون في ظل أسر تفتقر إلى الحنان والانسجام هذه السعادة وذاك الهناء حتى ولو لم يحدث طلاق بين الأبوين. وقد ركزت الدراسات التي أجريت على التفكك الأسري في التحقق من أهم المسائل التي كان ينبغي عليها أن تكشف عن أبعادها، ألا وهي مدى إلتزام أفراد الأسرة في أدائهم لأدوارهم تجاه بعضهم. إلا أنها قد توصلت إلى نتيجة مهمة مؤدها أن الإخفاق في تنشئة الأطفال على نحو ملائم بعد وقوع الطلاق إنما يأتي من غياب الأب عن الأسرة، حيث يؤدي فقده إلى فقدان النموذج الذي يمكن أن يحتذيه الطفل.[٤٤]

٣- الآثار الخاصة بالزواج الثاني

هذا ويترتب على وقوع الطلاق في الغالب الإقدام على الزواج للمرة الثانية، حيث تمثل التجربة الثانية في الزواج بالنسة للرجل والمرأة على حد سواء تجربة جديدة، وقد تنجح

وقد تتعثر بسبب المتغيرات العديدة المحيطة بها، مثل وجود أطفال أو عدم وجودهم، والمراحل العمرية التي يمرون بها ونوعهم، ومدى علاقتهم بالزوج أو الزوجة الأولى؛ لذلك تحمل تجربة الزواج للمرة الثانية في طياتها متغيرات مزدوجة بالنسبة للرجل والمرأة على السواء ويحتاج التعامل معها إلى حكمة وفطنة من الزوجين وإلى تعاون ومساندة من المجتمع الذي يعيشان فيه.(٤٥)

وترجع عملية الإقدام على الزواج من المرأة المطلقة إلى الأسباب التي أدت إلى الطلاق، كما أنها تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر، وعموما فإن المجتمع المصري لا يفضل الزواج من المرأة المطلقة، وربما قد يكون ذلك راجعًا للموروث الثقافي الذي يرى أن المطلقة سلعة مستعملة، لا داعي لتكرار تجربة الزواج منها مرة ثانية، علاوة على أن المرجعية الدينية لها الأثر الواضح في تفضيل الزواج من البكر عن الأخرى. ورغم أن الشرع والقانون قد أباحا الزواج من المطلقة، لكن العرف جرى على خلاف ذلك، حيث أصبح الزواج من المطلقة يعتبر دائماً زواج مصلحة أو منفعة، مما يوضح أن رياح التغير قد شملت المجتمع المصري بأكمله، وأصبحت النظرة المادية هي التي تشكل معظم الظواهر الاجتماعية.(٤٦)

وحول هذا الموضوع يقدم **"شليزنجر"** قائمة بالنتائج التي توصل إليها عن تكرار الزواج أو الزواج الثاني وهي:

- يكون معدل الزواج الثاني أكثر ارتفاعًا بين من هم أقل تعليما بالمقارنة بمن تلقوا تعليماً عالياً جامعياً.
- يميل المطلقون عندما يتزوجون ثانية إلى اختيار من سبق لهم الطلاق أكثر من اختيارهم لأرامل.
- يكون الأشخاص الذين يتزوجون ثانية أكثر ميلًا إلى الطلاق من أولئك الذين يتزوجون لأول مرة.
- يتضمن النمط الأعلى للزواج الثاني عادة شريكا يكون قد سبق له الطلاق.
- الزواج الثاني لا يضر بالأطفال.
- يكون توافق الأطفال مع أزواج أمهاتهم أحسن من توافقهم مع زوجات آبائهم.

- لا تتميز الزيجات الثانية بشهور العسل أو الهدايا أو حفلات العرس، كما أنها تتم عن طريق حفلات مدنية أكثر من الحفلات الدينية.[٤٧]

وهناك عدد من العوامل التي تعمل على فشل التجربة الثانية للزواج، كالتسرع في اتخاذ القرار بالزواج للمرة الثانية، والخوض في العلاقة الثانية على الرغم من الاستمرار في المعاناة من الأزمة الأولى، وتمثل المطلقة في توافقها مع زوجها الثاني لنموذج الزوج الأول، كما أن هناك أيضاً عدد من العوامل الأخرى التي تساعد على نجاح هذه التجربة، كعدم سعادة الزوج أو الزوجة في الزواج الأول وحرصه لذلك على نجاح هذه الزيجة الثانية، وتقدم الإنسان في العمر، والحرص على التخلص من وصمة الفشل في الزواج، وتخلي المرأة عن تمردها وزيادة قدرتها على تحمل المسئولية والعطاء.[٤٨]

هذا وقد وجد الباحثون في علم الاجتماع أن معدلات الطلاق ترتفع أيضاً بين المتزوجات للمرة الثانية، ولكن بنسبة أقل من معدلات بعد الزواج الأول، فالمطلقة قليلاً ما تلجأ مرة أخرى للطلاق كحل لمشكلات التوافق أو الالتزامات التي تنجم عن تجربتها الثانية في الزواج، وعلى هذا إذا انتهت التجربة الثانية للزواج بالطلاق فإن هذا يعطينا مؤشراً على عدم جدية الرجل أو المرأة في القيام بدور الزوج أو الزوجة، وربما دل أيضاً على إصابة الشريك الذي يسعى في الطلاق باضطرابات نفسية تدفعه للزواج والطلاق أكثر من مرة، ولهذا فلا بد من الأخذ في الحسبان عند التعرض لدراسة حالات الطلاق المتكرر تلك الاعتبارات النفسية للزوجين، فالزوج الذي اعتاد ممارسة القهر على زوجته الأولى والثانية لا يتورع أن يفعل ذلك بالنسبة للزوجة الثالثة والرابعة، وفي بعض الحالات قد يتطلب الأمر أن يقوم الزوج بمؤزارة المطلقة التي تزوجها إذا كانت تتعرض لمضايقات وضغوط من زوجها السابق، حيث إن استمرار هذه الضغوط كفيل بتهديد نجاح تلك التجربة الثانية للزواج.[٤٩]

كذلك يضاف إلى تلك النتائج الوخيمة للطلاق نتيجة أخرى وهي أن الطلاق يزيد من مشكلة كثرة الإنجاب؛ وذلك لأن كثيرًا من الزوجات تحت تهديد سيف الطلاق المسلط فوق رؤسهن يعمدن إلى الإكثار من النسل لتكبيل الزوج وجعله يفكر مرتين قبل أن يقدم على الطلاق، كما أنه يؤدي إلى إثارة الضغينة، والحقد بين العائلات، الأمر الذي قد يترتب عليه وقوع الجرائم وحوادث الأخذ بالثأر.[٥٠]

وعموماً نستطيع القول إن الطلاق نهاية مؤلمة للغاية أو أنه مأساة، ولكنه في الحقيقة أفضل من الحياة التعسة غير الموفقة، وحتى في حالة وجود أطفال فإن معيشة الأطفال مع الأم أو الأب في حالة انفصالهما تكون أفضل من المعيشة في جو مشحون بالخلافات والصراعات الدائمة مما يكون له أكبر الأثر على سلامتهم النفسية أو في تكوين شخصياتهم بصورة سوية.

خاتمة:

بشكل عام يمكن القول من عرض التحولات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق إن هذه التحولات قد أصابت النسيج الاجتماعي لكل من المجتمع والأسرة بشكل خطير، حيث نتج عنها تغير في القيم الاجتماعية والثقافية، وكذلك في تغير الأدوار والعلاقات داخل نطاق الأسرة بشكل كان يحتم ظهور بعض السلوكيات والصراعات والخلافات الحادة بين الزوجين خاصة الأسر حديثة الزواج، اتفاقاً مع الفكرة القائلة بأن كل تغير في المجتمع أو في الأسرة لا بد وأن تصحبه مشكلات، وأن حدة هذه المشكلات تزداد بزيادة سرعة هذا التغير. وقد برزت مشاكل الأسرة كمشاكل كبرى في هذا العصر نتيجة لما يتميز به من سرعة التغير وتلاحقه، وسرعة تدفق المعلومات، وسرعة تحول الصيغ الحداثية إلى صيغ عالمية، ففي ظرف العولمة تصبح الأسرة أكثر المؤسسات الاجتماعية عرضة للتخلل والاضطراب.

الهوامش

(١) علياء شكري، قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي، ط١، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٧٩.

(٢) فرنسيس هيدنسون، المرأة والجريمة، ترجمة ريهام حسين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٠٧.

(٣) أحمد مجدي حجازي، التغير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث، في (الأسرة المصرية وتحديات العولمة)، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو، مطبوعات مركز البحوث والدراسات، ٢٠٠٣، ص ٨،٧.

(٤) غريب سيد أحمد وآخرون، دراسات في علم الاجتماع العائلي، ص ٢٥٠:٢٤٩

(٥) سيد عويس، تأثير ظاهرة سياسة الانفتاح الاقتصادي على القيم الاجتماعية في المجتمع المعاصر وجهة نظر ثقافية، مجلة الأمن العام، العدد ١٠٩، ابريل ١٩٨٥، ص ٨٥.

(٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

http://onaeg.com/?p=2743175 28-9-2016

(٧) الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٧، الإصدار الثامن بعد المائة (١٠٨)

http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5034

(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

28-9-2018http://onaeg.com/?p=2743175

(٩) إجلال إسماعيل حلمي، الأسرة العربية النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو، ١٩٩٧، ص ١٨٩.

(١٠) سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٥.

(١١) إبراهيم بيومي غانم، العدالة الاجتماعية، ثلاث سنوات جدل الانجازات والاحتجاجات، في المؤتمر السنوي العاشر، السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص ٢٤٦، ٢٤٧.

(١٢) هالة منصور عبد الرحمن، دور الأيديولوجيا في إحداث التحولات الاجتماعية الاقتصادية بالمجتمع المصري، في (أحمد زايد، سامية الخشاب، (محرري)، الذات والمجتمع في مصر)، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١١-١٢ مايو ١٩٩٦، ص ص ١١٢- ١١٣.

(١٣) عرض تقرير منظمة الصحة العالمية بجريدة الأهرام، المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٧٣.

(١٤) عبد العزيز علي الخزاعلة، العولمة والأسرة، تحليل سوسيولوجي، في (الأسرة المصرية وتحديات العولمة)، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو ٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ص ٤٩: ٥٠.

(15) Karen Kayser & Lawrence K.Kersten, Marriage & the Family Studying Close Relationships, New York, Harper Company, 1998, P. 494.

(١٦) عبد الله عبد الغني، المهاجر المصري، دراسة سوسيوأنثروبولجية، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٦٢.

(١٧) كمال التابعي، تشوهات قيم الذات في المجتمع، مظاهرها وظروف تشكلها، في (أحمد زايد، سامية الخشاب، (محرري)، الذات والمجتمع في مصر)، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٣٨٠.

(١٨) مركز بحوث ودراسات المرأة والاعلام، تقارير، دراسة حديثة تؤكد التمييز ضد المرأة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢.

(19) Taylor, R Whos Parenting, Trends & Patters, in Arundel, T (ed) Contemporary Parenting, Challenges & Issues, Understanding Families, Thousands Oaks, 1997, PP 68-91.

(20) Mckelvey, M. and Mettenry. P. The psychocial well – Being of Black & White Mothers Following Marital Dissolution, in: Psychology of Women Quarterly, 2000, Vol 24, PP 4- 14.

(٢١) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب، الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٢٢) محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ١٧٢.

(٢٣) علياء شكري، السيد عفيفي وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٢١٧.

(٢٤) السيد عبد العاطي وآخرون، الأسرة والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، ص ٥٨.

(٢٥) أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والزواج، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ٧٨.

(٢٦) غريب السيد أحمد وآخرون، علم الاجتماع العائلي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥ص ٢٦٢.

(٢٧) عبد الهادي محمد والي، علم الاجتماع العائلي، دراسة في اجتماعيات الأسرة، طنطا، دار المصطفى، ٢٠٠١، ٤٢٨.

(٢٨) السيد عبد العاطي وآخرون، الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص ٣٦٩.

(٢٩) مديحة محمد سيد إبراهيم، علم الاجتماع الأسري، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠، ص ٩٣.

(٣٠) علياء شكري وآخرون، المرأة في الريف والحضر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨، ص ٤٤٧.

(٣١) معن خليل عمر، علم الاجتماع الأسري، عمان مطبعة الشروق، ٢٠٠٠، ص ٢٢٠.

(٣٢) عفاف عبد العليم، إبراهيم ناصر، التنمية الثقافية والتغير النظامي للأسرة،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ص ٣٩٦- ٣٩٧.

(٣٣) محمد محمد بيومي خليل، سيكولوجية العلاقات الزوجية، القاهرة، دار قباء، بدون تاريخ، ص ٢٦٥.

هدى زكريا، ورقة تمهيدية حول التكلفة الاجتماعية للطلاق، مؤتمر التكاليف الاقتصادية والنفسية للطلاق في مصر، مركز قضايا المرأة المصرية، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ١.

(٣٤) أنتوني جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ت . أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٦٣.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(٣٦) علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(٣٧) ، المرأة في الريف والحضر، مرجع سابق، ص ٤٥١:٤٥٠.

(٣٨) ، قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، مرجع سابق، ص ٢٠٨: ٢٠٩.

(٣٩) المرجع السابق، ص ١٩٨: ٢٠١.

(٤٠) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ٢٦٠: ٢٦١.

(٤١) علياء شكري، قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، مرجع سابق، ص ١٩٦: ١٩٧.

(٤٢) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ٢٧٨: ٢٧٩.

(٤٣) المرجع السابق، ص ٢٨٠: ٢٨١.

(٤٤) علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٤٥: ٢٤٦.

(٤٥) السيد عبد العاطي وآخرون، دراسات بيئية وأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢٤٧.

(٤٦) علياء شكري، قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، مرجع سابق، ص ٢١١: ٢١٣.

(٤٧) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ٢٤٩: ٢٥١.

(٤٨) السيد عبد العطي وآخرون، دراسات بيئية وأسرية، مرجع سابق، ص ٢٤٩: ٢٥١.

(٤٩) المرجع السابق، ص ٢٤٩.

(٥٠) السيد محمد بدوي، المجتمع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ١٩٩.

المصادر والمراجع المترجمة

فرنسيس هيدنسون، المرأة والجريمة، ترجمة ريهام حسين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٠٧.

أنتوني جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ت . أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٦٣.

المواقع الالكترونية

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 28-9-2016http://onaeg.com/?p=2743175

http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5034

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء http://onaeg.com/?p=2743175 28-9-2018

المصادر والمراجع المترجمة

فرنسيس هيدنسون، المرأة والجريمة، ترجمة ريهام حسين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٠٧.

أنتوني جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ت . أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٦٣.

المواقع الالكترونية

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء http://onaeg.com/?p=2743175 28-9-2016

http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5034

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء http://onaeg.com/?p=2743175 28-9-2018